

التعذيب بمصر فاق الحدود ولا يطاق وأصبح ممنهجاً



الخميس 22 أكتوبر 2009 12:10 م

22/10/2009

نافذة مصر/ وكالات :

قال تقرير صدر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان إن حالات التعذيب في مصر وصلت حدّاً لا يطاق وأصبحت ممنهجاً يمارس على أعلى مستوى، مشيراً إلى أن عمليات التعذيب شملت كل شرائح المجتمع المصري من أطفال ونساء وشيوخ وشباب دون اعتبار لأي وضع اجتماعي. وأضاف تقرير المنظمة ومقرها لندن أنها "سلمت مجلس حقوق الإنسان والأجهزة الدولية المعنية في هذا الشأن ملفاً كاملاً بأسماء الضحايا وأسماء معذبهم، على أمل أن تقوم هذه الأجهزة بواجبها تجاه آلاف المعتقلين الذين يقعون في سجون لا تتوفر فيها أدنى المعايير الدولية". وترى المنظمة أن التعذيب في مصر أصبح "سلوكاً وسياسة ممنهجة تتم على نطاق واسع مكرسة سيادياً، بمعنى أن السلطات العليا إما موافقة عليها أو تشجعها".

وأكد التقرير -الذي صدر أمس وحصلت الجزيرة نت على نسخة منه- أن التعذيب يستخدم على نطاق واسع في أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز غير القانونية بعدما كان معناداً حصوله في المعتقلات، مشيراً إلى أن التعذيب لا يمارس ضد المعارضين للسياسات العامة فقط بل ضد المشتبه في ارتكابهم جرائم وضد كثير ممن ليسوا موضع اشتباه من الأساس.

الاختفاء القسري

وبحسب التقرير فإنه خلال تسع السنوات الماضية وقع نحو 285 حالة تعذيب تسببت بوقوع 118 حالة وفاة، بلغ نصيب عام 2007 منها ثلاث حالات وفاة وأربعين حالة تعذيب، ارتفعت إلى 17 حالة وفاة و46 حالة تعذيب في عام 2008، و15 حالة وفاة وتعذيب خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2009.

وقالت المنظمة إنه إضافة إلى حالة الاعتقال هناك الاختفاء القسري حيث تم رصد اختفاء 73 شخصاً بصورة قسرية في الفترة بين عامي 1992 و2009، تم معرفة مصير 17 منهم بينما ما زال 56 شخصاً في عداد المفقودين.

وأشار التقرير، معززاً بجدول بياني وبعده من الشهادات لأشخاص تعرضوا للتعذيب، إلى أن إجمالي عدد حالات الاعتقال السياسي في مصر بلغت العام الماضي 7555 حالة، منها 912 حالة في محافظة الشرقية و731 حالة في الجيزة، فيما كان نصيب القاهرة 682 حالة.

ورصد التقرير 76 نوعاً من أنواع التعذيب قال إن السلطات المصرية تستخدمها في استجواب المعتقلين، كان منها الخنق بالمياه، وتكسير الضلوع، والصرب الوحشي، والتعريه من الملابس، والشبح تحت المطر، والحرمان من النوم، والوقوف ساعات طويلة، والصعق بالكهرباء، إلى غير ذلك من أساليب.

وقالت المنظمة إن مناشداتها المتتالية للحكومة المصرية بإغلاق المعتقلات غير القانونية وتكثيف الرقابة على أجهزة الأمن وإلغاء قانون الطوارئ وإيجاد قضاء فاعل للقضاء على ظاهرة التعذيب والتوجيه لاحترام حقوق الإنسان لم تلق استجابة.

وفاة أبو زهري

وأضافت أن "كل ما قامت به السلطات الأمنية المصرية أنه قدمت لنا بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول 2009 ضحية جديدة هو السيد يوسف أبو زهري البالغ 38 عاماً وأب لستة أولاد والذي توفي في سجن برج العرب الغربايات، وأفاد شهود عيان وتقرير الطبيب الشرعي بأن سبب الوفاة المباشر التعذيب الشديد".

ودعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ختام التقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى لتشكيل لجنة للتحقيق في أوضاع "الإنسان المصري وغير المصري داخل المعتقلات المصرية"، كما طالبته "بالضغط لتشكيل لجنة للتحقيق في حادثة وفاة المواطن الفلسطيني يوسف أبو زهري".

ودعت كذلك الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو إلى "إحاطة الدول الأعضاء بالمنظمة بما يحدث في مصر"، والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون "بإحالة الوضع في مصر إلى مجلس حقوق الإنسان بشكل استثنائي لاتخاذ التدابير اللازمة".